

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استئمام روايات المضايقه

- وأما الرواية الداعمة حقاً - وبلا إغراق - لنظرية المضايقه فكالتالي:

«مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ بْنَ أَسْنَادِهِ عَنِ الْأَطَاطِرِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيَادٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ثُمَّ تَبَيَّنَتِ الْقِبْلَةُ وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ أُخْرَى، قَالَ: يُعِيدُهَا (المخالفه للقبله) قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ دَخَلَ وَقْتَهَا... أَلْحَدِيثِ». [1]

ولكن قد بررها صاحب الجواهر قائلاً:

«وَأَمَّا خَبْرُ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى:

1. المطعون في سنته بل و دلالته أيضاً بما سمعت.
2. ظاهره الحاضرتان، وهو خارج عما نحن فيه (أي الحاضرة مع الفائتة).
3. و احتمال إرادة التبين (للبطلة) فيه بعد خروج تمام الوقت (فأصبحت قضاءً) أو في الوقت و ترك الإعادة حتى خرج الوقت، بعيد (فلا تدل على مضايقه القضاء).
4. بل لا وجه لوجوب الإعادة على الأول (أي تبيين القبلة تلو خروج الوقت) إلا أن ينزل على الاستدبار (إذ الميلان لا يضر القبلة).
5. و نحوه بناءً على وجوب الإعادة فيه (خلاف القبلة) مطلقاً.
6. مع أنه محتمل لإرادة خوف فوات وقت الفضيلة، كاحتمال إرادة الحواضر من خبر الداعم المطعون في مصنه و في أخباره سيما التي أرسلها ظاهراً.
7. و مطلق الطلب الذي هو أعم من الوجوب من الأمر الذي هو بلفظ الخبر فيه و غير ذلك.» [2]

ولكن نعارضه:

· أولاً: بأنها تبدو جلية في الحاضرة و الفائنة نظراً لفقرة «دخل وقت صلاة أخرى» فمن المستغرب أنه قد استظهرنا الحاضرتين.

· ثانياً: إن فقرة «على غير القبلة» تعني الانحراف عن القبلة فلا تخص الاستدبار حتى تتجه الإعادة، و حيث قد مال عنها فقد استحب الإمام الإعادة - لا الوجوب - إذ حدوث الاستدبارات عن القبلة ضئيلة و نادرة، فمن ثم قد استظهرنا الاستحباب فحسب.

و امتداداً لهذا الخط أيضاً قد أتقن الشيخ الأعظم الإجابة قائلاً: «و أما رواية معمر بن يحيى فالأمر يدور بين تقييدها بصورة الاستدبار و حملها على الاستحباب أو حمل الوقت على ما تقدم في رواية أبي بصير.»[3]

- و أما الرواية البارزة تجاه المضایقة أيضاً فكالتالي:

«عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةً حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَالَ: إِذَا نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَذْكُرُهَا فَإِذَا ذَكَرَهَا وَهُوَ فِي صَلَاةٍ بَدَا بِالْتَّيْ نَسِيَ وَإِنْ ذَكَرَهَا مَعَ إِمَامٍ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَتَمَّهَا بِرَكْعَةٍ (كِتَابُ صَلَاةِ الْعَصْرِ الْفَائِتَةِ) ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبِ ثُمَّ صَلَّى الْعَتَمَةَ بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ صَلَّى الْعَتَمَةَ وَحْدَهُ فَصَلَّى مِنْهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ نَسِيَ الْمَغْرِبَ أَتَمَّهَا بِرَكْعَةٍ فَتَكُونُ صَلَاتُهُ لِلْمَغْرِبِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ يُصَلِّي الْعَتَمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.»[4]

فقد عاينت بروزها للمضایقة حقاً إذ الكبri: «إذا نسي الصلاة أو نام عنها - أي قد انقضت - صلَّى حين يذكرها ... بدأ بالتي نسي» تُعزِّزُ الفوريَّةُ و خاصةً أنَّ الإمام قد طبَّقَها مصداقياً أيضاً، إطلاقه الطليق يُستبطن الفوريَّةُ في الحاضرتين أو الحاضرة مع الفائنة أيضاً حيث قد تجاهر قائلاً: «إِنْ ذَكَرَهَا فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَتَمَّهَا بِرَكْعَةٍ (كتاب صلاة العصر الفائنة) ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ».

ولكن الجواهر قد أباحتها أيضاً مُجبياً:

«و من ذلك يظهر لك الحال في خبر عبد الرحمن الذي بعده، المطعون في سنته، بل و دلالته من حيث كون الأمر فيه بلفظ الخبر (الذي لا يدل على الوجوب وفقاً للمحقق التراقي) بل قيل: إن المستفاد من إطلاق السؤال و الجواب فيه - و من خبر أبي بصير الآتي و غيره - شمول أول الجواب لما إذا ذكرت الصلاة في وقت إجزائها (الحاضرة) فلا يكون الغرض من قوله عليه السلام: «صلَّى حين يذكرها» إيجاب المبادرة عند الذكر (إذ وقت الإجزاء ممتد واسع) و لا يكون الأحكام المذكورة في الترتيب مبنية على ذلك.»[5]

ولكن نرجح استظهاره أيضاً:

· أولاً: إن الرؤية العرفية لا تقبل هذه التفسيرية إذ لا تُعد فقرة: «إذا نسي» طليقةً و محتويةً لتارك الصلاة ساعة أو ساعتين، بل تُطلق هذه العبارة على أغفلها تماماً، فلا تتحدد الرواية حول فترة الإجزاء.

· ثانياً: إن تطبيق الإمام بنفسه: «إذا ذكرها و هو في صلاة بدأ بالتي نسي» تُصادِّ تبريرات الجواهر أيضاً.

- فرغَ أنَّ عبارة: «و إِنْ ذَكَرَهَا مَعَ إِمَامٍ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَتَمَّهَا بِرَكْعَةٍ (كتاب صلاة العصر) ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبِ ثُمَّ صَلَّى الْعَتَمَةَ بَعْدَهَا» ترتبط بالحاضرتين أيضاً و لكنها ظاهرة في الفوريَّةِ حقاً.

- و المبرد للقلب أنَّ الجواهر بنفسه قد اعترَفَ أخيراً بأنَّ تبريراته و تأويلاه نائية عن الصواب قائلاً: «و إن كان بعض ما ذكرناه

من التأويل في أخبار المضايقة بعيداً، فلا بأس به بعد أن رُجحَت أخبار المواسعة عليها بما لا يخفى على من تأمل ما حررناه فيهما وفي محل التزاع»[6]

– أَجل إِنَّ الْحَلَّ الْفَرِيدُ هُوَ التَّفْسِيرُ بِاستِحْبَابِ الإِعَادَةِ إِذْ أَدَلَّ الْمَوَاسِعَةُ نَاصِّةً فِي التَّرْخِيصِ، بَيْنَمَا هَذِهِ الدَّلَائِلُ ظَاهِرَةٌ فِي الْوِجُوبِ، فَالْمُنْتَجُ أَنَّ نَحْمَلَ الظَّاهِرَ عَلَى النَّصِّ، فِيَقِيَّةِ الْحَلُولِ وَالْأَجُوبَةِ تُعَدَّ تَجْشِمًا وَعَنَّتًا قَطْعًا.

[1] حر عاملی محمد بن حسن. تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشیعه. 4. Vol. 313 قم، مؤسسه آل البيت (علیهم السلام) لإحیاء التراث.

[2] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). 13. Vol. 97 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[3] انصاری مرتضی بن محمدامین. رسائل فقهیة (انصاری) (رسالة في المواسعة و المضايقة). ص343 قم – ایران: مجمع الفکر الإسلامي.

[4] حر عاملی محمد بن حسن. تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشیعه. 4. Vol. 291 قم، مؤسسه آل البيت (علیهم السلام) لإحیاء التراث.

[5] جواهر الكلام (ط. الحدیثة). 7. 97. Vol. 7. 97. قم – ایران: مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت (علیهم السلام).

[6] الینبوع الماضی.